عاشور: لا بد من وضع حلول عملية لقضيتي التركيبة السكانية والمدن العمالية

صالح عاشور

طالب عضو مجلس الأمة النائب صالح عاشور المسؤولين بتحمل مسؤولياتهم إزاء قضيتي التركيبة السكانية والمدن العمالية، وضرورة وضع «حلول عملية لهاتين المشكلتين».

وقال عاشور: «كفى تصريحات من الوزراء والمسؤولين عن التركيبة السكانية والمدن العمالية فقد شبعنا منها لتكرارها من سنوات.. والبعيدة عن الواقع والحقيقة، حتى نلمس الحلول العملية لهاتين المشكلتين على أرض الواقع وآخرها تفنيد المسؤولين بجمهورية مصر عن تأشيرات العمل وعلى المسؤولين تحمل مسؤوليتهم الوطنية».

دعا إلى خلق أدوات مبتكرة لتطوير وتنمية آفاق الشراكة

«المحاسبة»: مواكبة الأجهزة الرقابية المستجدات ضرورة لأداء مهامها

ديوان المحاسبة

قال رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة عادل الصرعاوي إن الأجهزة الرقابية مطالبة بالتكيف مع الظروف والمستجدات ومواكبتها باعتبارها ضرورة للمحافظة على مكانتها وتقدمها ومواصلة أداء مهامها بكفاءة.

جاء ذلك في كلمة للصرعاوي ألقاها نيابة عنه الوكيل المساعد للرقابة على الوزارات والإدارات الحكومية في الديوان سليمان البصيري خلال حلقة نقاشية نظمها "المحاسبة" أمس مع مكتب التدقيق الوطني الصيني حول "مكافحة الفساد المالي والإداري" وتستمر ثلاثة أيام.

وأكد الصرعاوي أن هناك العديد من المتغيرات والتحديات على كل المستويات تستدعي تعاون الأجهزة الرقابية في مسعى جماعي لمواجهتها بغية تعزيز دورها الرقابي وضمان استدامته بفاعلية وترسيخ المبادئ السامية التي انشئت من أجلها وتحقيق تطلعات مجتمعاتها.

ودعا إلى خلق أدوات مبتكرة لتطوير وتنمية آفاق الشراكة والتعاون بين الأجهزة الرقابية ووضع خطط وبرامج تتوافق مع المستجدات وتواكب الأحداث سعيا للحفاظ على التميز في الأداء المهني وإسهاما في مواصلة تنمية وتطوير القدرات المؤسسية لكافة العاملين بتلك الأجهزة.

ونوه بالمشاركة الفاعلة لمكتب التدقيق الوطني الصيني في أنشطة المنظمة الأسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "الأسوساي".

وأوضح أن الحلقة النقاشية تأتي تنفيذا للمرحلة الثالثة من خطة عمل اتفاقية التعاون الموقعة بين الجهازين لافتا إلى أهمية الموضوعات التي سيتم طرحها وتبادل الرؤى والأفكار حولها.

وأشار الى أهمية تلمس احتياجات الأجهزة الرقابية والإسهام في بناء وتنمية قدرات ومهارات العاملين فيها على كل المستويات من خلال اتفاقية التعاون المبرمة بين الجهازين وتطوير العلاقة المميزة بين الكويت والصين لتشجيع التعاون المشترك.

وذكر أن ما تم تحقيقه من دعم فاعل من الأجهزة الرقابية على مختلف المستويات كان له الأثر البارز في معاونة اعضاء منظمة "الأسوساي" وتحقيق تطلعاتها والوفاء باحتياجاتها والإسهام في اداء مهامها بكفاءة وفاعلية.

وأكد الصرعاوي ضرورة تنسيق الجهود بين أجهزة الرقابة عبر الاجتماعات الإقليمية والزيارات المتبادلة والتي تهدف لتطوير آفاق التعاون والانفتاح على جميع الجهات والهيئات والمؤسسات واصحاب المنفعة.

وبين أن المجتمعات بأكملها تسعى لمكافحة الفساد المالي والإداري من خلال تطبيق المعايير الصادرة بشأن مكافحة الفساد عبر استخدام أساليب وأدوات اكتشاف الفساد المالي والإداري الذي يهدف لمكافحته الأمر الذي يسهم في أداء الأجهزة الرقابية لدورها المنشود بكفاءة وفاعلية.

وتبحث الحلقة النقاشية مفهوم ومجالات الفساد المالي والإداري والملاحظات على الجوانب المالية والإدارية والمعايير الدولية الصادرة بشأنه إضافة الى أساليب وأدوات اكتشافه.

وتناقش الحلقة طرق مكافحة الفساد المالي والإداري وأثره على البيانات والقوائم المالية ومقومات نظام الرقابة الداخلية الفعالة لضبطه إضافة الى إعداد التقارير الرقابية.

«إحياء التراث» في العمرية تنظم محاضرة بعنوان «حديث يا عبادي»

تنظم لجنة الدعوة والإرشاد في منطقة العمرية التابعة لجمعية إحياء التراث الإسلامي محاضرة بعنوان: «حديث يا عبادي»، والتي سيلقيها الشيخ عبد المحسن الشعلان مساء اليوم بعد صلاة العشاء مباشرة في ديوانية اللجنة في منطقة العمرية - ق (3) - مقابل صالة أفراح العمرية.

ودعت الجمعية الجمهور الكريم لحضور فعاليات المحاضرات والدروس التي تقيمها، الأمر الذي يعود عليه بالنفع والفائدة في دينه ودنياه.

والجدير بالذكر أن لجنة الدعوة والإرشاد في منطقة العمرية تتولى مسئولية نشر الكلمة الطيبة في المجتمع، والتصدي بالحكمة والموعظة الحسنة لعوامل الانحراف العقائدي والأخلاقي التي تستهدف قيم ومثل المجتمع، والسعي لإصلاح الفرد والمجتمع وتوجيهه لطريق الاستقامة، كذلك تقوم بدعوة الجاليات الغير مسلمة للإسلام، وذلك من خلال توزيع الكتيبات والأشرطة الإسلامية، وعقد المحاضرات والندوات، بالإضافة لعقد الدورات الشرعية والعلمية، وإقامة حلقات لتحفيظ القرآن الكريم.

قراءة في جلسة مجلس الأمة العادية المنعقدة في 16 أبريل 2019

إقرار المداولة الأولى لمشروعي «السجل العيني» و«الغش التجاري»

مجلس الأمة

■ تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في ضوابط القبول بـ«الفتوى والتشريع»

عقد مجلس الأمة جلسته العادية في 16 أبريل 2019 وافق خلالها على المداولة الأولى لمشروع قانون (السجل العيني)، ووافق على المداولة الأولى لمشروع (النظام الموحد لمكافحة الغش التجاري لدول الخليج).

وأجل المجلس مناقشة مشروع قانون العمل الخيري للجلسة المقبلة لمدة أسبوعين.

وقرر المجلس تكليف لجان برلمانية التحقيق في عدد من القضايا وتشكيل لجنة خاصة للتحقيق في ضوابط القبول بـ(الفتوى والتشريع).

ووافق المجلس على عدد من الرسائل الواردة وسط إشادة نيابية بالتكريم المستحق لسمو أمير البلاد من البنك الدولي، وفيما يلي مجريات الجلسة:

تأبين العبدالجليل

أبن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في بداية الجلسة النائب الأسبق أحمد عبد اللطيف العبد الجليل مستذكرًا حبه لأعمال الخير ومساعدة المحتاجين.

وأبنت الحكومة على لسان وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.فهد العفاسي النائب الراحل.

الرسائل الواردة

ناقش مجلس الأمة 7 رسائل واردة حيث اطلع على رسالة من سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم بمناسبة تكريم سموه من قبل البنك الدولي وذلك تقديرًا لدوره في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الإقليمي والدولي وجهود سموه لإحياء السلام.

ووافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الداخلية والدفاع يطلب فيها إحالة مشروع القانون بإبدال عبارة (عامل منزلي) بكلمة (خادم) حيثما ورد النص عليها في القوانين ذات الصلة، إلى لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل للاختصاص طبقًا لنص المادة (58) من اللائحة الداخلية.

ووافق المجلس على أن تكون رسالة النائب أحمد الفضل بشأن قضية الشهادات المزورة أو غير المعتمدة أو غير المعترف بها ضمن التوصيات التي يمكن إقرارها خلال طلب المناقشة المقدم في القضية.

كما وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية يطلب فيها إحالة مجموعة من الاقتراحات بقوانين وبرغبة المرفقة مع الرسالة من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية إلى لجنة تنمية الموارد البشرية للاختصاص طبقًا لنص المادة (58) من اللائحة الداخلية.

ووافق على رسالة من رئيس اللجنة الإسكانية يطلب فيها منح اللجنة أجلا جديدًا حتى الجلسة المقبلة لاستكمال دراسة الاقتراح بقانون بتعديل المادة (29 مكررًا) من القانون رقم (47) لسنة 1994 في شأن الرعاية السكنية وتقديم تقريرها بشأنه.

ووافق على رسالة النائب رياض العدساني التي يطلب فيها أن ترفع الحكومة للمجلس بمدة اقصاها شهرين تقريرًا شاملا يتضمن حصرًا للقضايا التزوير في الجهات الحكومية كافة والإجراءات التي اتخذت تجاه كل قضية وكذلك الإجراءات الوقائية التي تمت في هذا الشان، وذلك عن السنوات الخمس الماضية.

ووافق المجلس على رسالة النائب أسامة الشاهين بشان تكليف لجنة تنمية الموارد البشرية متابعة إجراءات الحكومة لتوظيف من اجتازوا اختبارات التوظيف في الشركات النفطية وكذلك خريجي هندسة البترول الذين لم يتم توظيفهم حتى الآن لمناقشتها مع طلب المناقشة الخاص بالتوظيف المقدم من بعض النواب.

كشف العرائض والشكاوى

استعرض المجلس خلال الجلسة 24 شكوى و4 عرائض وهي كالتالي:

- شكوى رقم (401) ضد وزارة التربية بشأن الضرر الواقع على معلمة من ذوي الاحتياجات الخاصة جراء سلب حقوقها من قبل من يرأسها في العمل.

- شكوى رقم (402) ضد وزارة الكهرباء والماء بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء تراجع الوزارة عن تفعيل العدادات الجديدة للمياه بعد إلزامه بتكاليف تركيبها.

- شكوى رقم (403) ضد الهيئة العامة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء إلغاء الهيئة شهادة إعاقة ابنه من دون وجه حق.

- شكوى رقم (404) ضد وزارة التجارة والصناعة بشأن الضرر الواقع على شريك في شركة جراء امتناع الوزارة عن توجيه دعوة لعقد جمعية عمومية عادية لتعيين مديرين جدد.

- شكوى رقم (405) ضد مؤسسة البترول الكويتية بشأن الضرر الواقع على موظفة جراء استمرار الممارسات الإدارية غير المشروعة من قبل رؤسائها في العمل نتيجة تقدمها بشكاوى سابقة لمجلس الأمة.

- شكوى رقم (406) ضد وزارة الداخلية بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء عدم تسليمه جواز سفره المسحوب رغم استيفاء مدة السحب وحاجته اليه للعلاج في الخارج.

- شكوى رقم (407) ضد وزارة الداخلية بشأن الضرر الواقع على موظفة جراء تعطيل إجراءات استقالتها.

- شكوى رقم (408) ضد الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء رفض اللجنة تقييم حالته الصحية كإعاقة.

- شكوى رقم (404) ضد الجهاز المركزي للمناقصات العامة بشأن الضرر الواقع على شركة بيت البناء الكويتي للتجارة العامة والمقاولات جراء استبعاد الشركة من مناقصة مطروحة من دون وجه حق.

- شكوى رقم (10) ضد وزارة الشؤون الاجتماعية بشأن الضرر الواقع على طالب جراء رفض الوزارة طلب حصوله على إعانة أسر الطلبة.

- شكوى رقم (411) ضد ديوان الخدمة المدنية بشأن الضرر الواقع على طالب جراء قيام الديوان بوقف صرف علاوة الأبناء لزوجته والمطالبة باسترداد ما سبق صرفه كمديونية بحجة أنه يعمل طبقا للباب الخامس من قانون التأمينات بخلاف الواقع.

- شكوى رقم (12) ضد وزارة الصحة بشأن الضرر الواقع على مواطن من ذوي الاحتياجات الخاصة جراء استمرار رفض طلبه للعلاج بالخارج.

- شكوى رقم (413) ضد وزارة التربية بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء الاعتداء الواقع على ابنه من قبل مساعد المدير داخل الحرم المدرسي.

- شكوى رقم (414) ضد ديوان المحاسبة بشأن الضرر الواقع على موظفة جراء إنهاء خدمتها.

- شكوى رقم (416) ضد مؤسسة البترول الكويتية بشأن الضرر الواقع على موظفة جراء عدم إعادة تعيينها في المؤسسة.

- عريضة رقم (417) ضد بلدية الكويت بشأن الضرر الواقع على مجموعة من أهالي منطقة العدان جراء تباطؤ البلدية في معالجة شكواهم.

- شكوى رقم (418) ضد شركة نفط الكويت بشأن الضرر الواقع على موظف إشرافي جراء إحالته للتحقيق بادعاءات لا أساس لها من الصحة.

- شكوى رقم (419) ضد مؤسسة البترول الكويتية بشأن الضرر الواقع على موظف جراء عدم ترصيد الإجازات الدورية المستحقة له أثناء الندبة.

- شكوى رقم (420) ضد الإدارة العامة للخبراء بشأن الضرر الواقع على موظفة جراء التجاوزات الإدارية لرؤسائها في العمل وعدم تجاوب الإدارة مع الشكاوى المقدمة منها.

- شكوى رقم (421) ضد وكالة الأنباء الكويتية (كونا) بشأن الضرر الواقع على موظف جراء تجريده من كل المستحقات الوظيفية وعدم مساواته بزملائه.

- شكوى رقم (422) ضد وزارة التربية بشأن الضرر الواقع على موظف إشرافي جراء سحب صلاحياته الوظيفية.

- شكوى رقم (423) ضد وزارة الإعلام بشأن الضرر الواقع اعلى موظف جراء إيقافه عن العمل بتقديم الأخبار والبرامج وحرمانه من المهمات الرسمية الخارجية.

- شكوى رقم (424) ضد بنك الائتمان الكويتي بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء رفض منحه قرضا اجتماعيًا آخر رغم استحقاقه له.

- شكوى رقم (425) ضد الهيئة العامة للقوى العاملة بشأن الضرر الواقع على طالب جراء حرمانه من صرف مكافأة الخريج رغم أنه مستوفي الشروط كافة.

- عريضة رقم (426) ضد الإدارة العامة للإطفاء بشأن الضرر الواقع على مجموعة من رجال الإطفاء الجامعيين جراء عدم قبول تقديمهم لدورة ضباط اختصاص.

- شكوى رقم (427) ضد مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها بشأن الضرر الواقع على مهندس بترول جراء الشروط التعجيزية لقبول مهندسي البترول للعمل في المؤسسة والشركات التابعة لها.

- عريضة رقم (428) ضد مركز البحوث والدراسات الكويتية بشأن الضرر الواقع على مجموعة موظفات جراء تجاهل المسؤولين للشكاوى المقدمة منهم.

- عريضة رقم (429) ضد مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها بشأن الضرر الواقع على مجموعة من مهندسي البترول جراء الشروط التعجيزية لقبول توظيفه.

بند الأسئلة

ناقش مجلس الأمة خلال الجلسة عددا من أسئلة النواب وردود الوزراء عليها.

وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ردًا على سؤال برلماني للنائب محمد المطير اعتزازه بالعنصر النسائي الكويتي في السلكين الدبلوماسي والإداري بوزارة الخارجية ومشاركتان في خدمة الكويت وأنه لا وجود لأي تمييز بحقهن.

وأضاف الخالد في مداخلته أن كل من يجتاز الاختبارات يلتحق بالسلكين الدبلوماسي والإداري في وزارة الخارجية.

وطالب عدد من النواب خلال مناقشة هذا البند الوزراء بالتعامل الأكثر جدية مع الأسئلة البرلمانية؛ حيث إن الردود لا تكون واضحة وتفرغ السؤال البرلماني من محتواه.

وبينوا أن ردود الوزراء حول ضوابط وقرارات مجلس الوزراء بشأن إحالة الكويتي للتقاعد جاءت مختلفة بحسب الوزير الموجه له السؤال.

وانتقد نواب زيادة الاعتماد على الوافدين في وظائف يمكن للكويتيين العمل فيها، ومن بينها التجديد لعدد من المستشارين رغم انتهاء عقودهم وتقدم أعمارهم، مؤكدين أن نسب العمالة الهامشية في الكويت كبيرة.

وأكدوا ضرورة خلق منظومة كاملة تتسق مع الرؤية المستقبلية وإيجاد فرص عمل جديدة وإحلال الكويتيين مكان الوافدين، وتوظيف مهندسي البترول والتخصصات الأخرى وزيادة الاعتماد على الكفاءات الكويتية.

وشدد النواب على أهمية المساواة بين المرأة والرجل في الوظائف والاهتمام بموضوع الخريجات وتوظيفهن ومنحهن حقوقهن.

وأكد النواب وجود عشرات الآلاف من الخريجين ينتظرون الوظائف وأن كل رب أسرة يتمنى أن يعينه ابناؤه على تكاليف المعيشة.

وطالبوا بتغيير سياسة صندوق التنمية بأن تقسم استثماراته بواقع ٦٠٪ في الخارج و٤٠٪ تستثمر في الكويت.

وطالب نواب الحكومة بتوضيح خطواتها بخصوص قضية تجاوزات المدير العام السابق للمؤسسة وإعادته للكويت ومحاكمته.

لجان التحقيق

وافق مجلس الأمة على عدد من الطلبات النيابية لتشكيل لجان تحقيق بشأن مجموعة من القضايا.

ووافق على تكليف لجنة الشؤون المالية والاقتصادية التحقيق في ظاهرة غلاء الأسعار، وتكليف لجنة حقوق الإنسان التحقيق في قضية الجوازات المزورة لفئة المقيمين بصورة غير قانونية، وتكليف لجنة الشباب والرياضة التحقيق في قضية التفرغ الرياضي.

كما وافق المجلس على طلب تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في ضوابط القبول في الفتوى والتشريع على أن تقدم تقريرها خلال شهر، وتم تزكية النواب مبارك الحريص وخليل أبل وعبد الله فهاد لعضوية لجنة التحقيق.

ورفض المجلس طلبين بشأن إنهاء تكليف لجنة الداخلية والدفاع التحقيق في مسائل الجنسية وتكليف لجنة مستقلة التحقيق بذات الموضوع، وتمديد تكليف لجنة الداخلية والدفاع التحقيق في القضية على أن تقدم تقريرها في بداية دور الانعقاد المقبل.

الاقتراحات أثناء الجلسة

قرر المجلس الموافقة على طلب مناقشة بشأن استطلاع سياسة الحكومة تجاه الحقوق المدنية والاجتماعية لفئة غير محددي الجنسية «البدون» في جلسة 30 من أبريل الجاري.

وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح استعداد الحكومة لمناقشة هذا الموضوع.

وأكد وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار د. فهد العفاسي، التزام الحكومة بموافاة المجلس بالتقرير الخاص بموضوع اختفاء الحاويات تنفيذا لتوصيات المجلس للحالة إلى الحكومة في تقرير لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات في جلسة 14 فبراير 2018، في الجلسة القادمة.

السجل العيني

وافق مجلس في المداولة الأولى على مشروع القانون بشأن نظام السجل العيني لتحقيق استقرار الملكية العقارية وتدعيم الائتمان العقاري بما يكفله من تبسيط عملية التسجيل وإنجازا بالسرعة المطلوبة.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون في المداولة الأولى بموافقة إجمالي الأعضاء في الجلسة البالغ عددهم 54 عضوًا.

ويتعلق مشروع قانون نظام السجل العيني الذي يتكون من 32 مادة بتنظيم المعاملات المتعلقة بالعقارات وحالتها القانونية والحقوق المترتبة لها وعليها.

مكافحة الغش التجاري

وافق المجلس في المداولة الأولى على مشروع قانون بشأن إصدار القانون (النظام) الموحد لمكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون في المداولة الأولى بموافقة 54 عضوًا وعدم موافقة عضو واحد وامتناع عضو واحد من إجمالي الحضور البالغ عددهم 56 عضوًا.

ونصت المادة الأولى من مشروع القانون على التالي "ووافق على القانون (النظام) الموحد لمكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المرافق".

وقضت المادة الثانية من مشروع القانون بأن "يلغى القانون رقم (62) سنة 2007 المشار إليه على أن يستمر العمل بأحكامه حتى صدور اللائحة التنفيذية للقانون الجديد".

العمل الخيري

وافق المجلس على تأجيل مناقشة مشروع قانون العمل الخيري لمدة أسبوعين حتى موعد الجلسة المقبلة بناء على طلب مقرر لجنة الشؤون الصحية والعمل أسامة الشاهين لتقديم تقرير متكامل واستكمال مناقشة ملاحظات النواب.

وكان النائب د. عادل الدمخي أعلن في مستهل الجلسة استقالته من لجنة الأولويات وطلب تزكية النائبين د. بدر الملا وعبد الله الكندري، غير أن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم طلب منه تقديم استقالته من اللجنة كتابة حتى يبت فيها المجلس.